لعانه خمس مرات ويكولها عن معارضته معه قدرتها عليها فقام من مجمع عن
دليل في غاية الظهور والقوه على اصحه قوله والظر الستفاد منه قوي يكثير من
الظر الستفاد من شهاده السهود واما قولكم انما احد اللعانين فلا يوجب حد
الاخر كما لم يوجب لعانها حده فجوابه ان فعلها انما شرع للدفع اللحاق كما قال بعلا
ويدراعنها العذاب ان تشهد فقد النص على ان لعانه مقتضى لحاق الحد ولعانها
دافع داري كما صوجب معا سراحد اللعانين على الاخر جمع بين ما مر ويعالج بينهما
وهو باطل قالوا واما قوله الني صلى الله عليه وسلم البينه على المدعي فسمعا وطاعة
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان لعان الزوج المذكور بينه وقد انضم اليها
نكولها الجاري مجرى اقرارها عند قوم ومجرى بينه عند المدعين عند اخرين وهذا من
اقوي البينات ويدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لها البينه والاحد في ظهر
ولم يسقط الله تعالى هذا واذ نقله عند عجزه عن بينه منفصله تسقط الحد عنه مع
عزاقامتها البينه يتمكن من اقامتها ولما كانت دونها في الرتبه اعتبر لها مقوم منصف
وهو نكول المراه عند دفعها ومعارضتها مع قدرتها وتمكنها قالوا واما قولكم ان موجب
لعانه اسقاط الحد عن نفسه لا ايجاب الحد عليها الى اخره فاذا ردتم ان موجبه
اسقاط الحد عن نفسه فحق واذا اردتم ان سقوط الحد عنه جميع موجبه وانما
له سواه فباطل قطعا فان وقوع الفرقه او وجوب التفريق والتحريم المؤبد والوقت
ونفي الولد الصرح بنفيه والملتفي في نفيه باللعان وجوب العذاب على الزوجه اما عدا
الحد واما عدا ثبوت الحسب كذلك من موجب اللعان فلا يصح ارتفاعا لانا يوجب سقوط
القذف عن الزوج فقط قالوا واما قولكم ان الصحابه جعلوا حد الزنا احد بدلتا شيا
البينه والاعتراف فالجعل والالتزام ليس منها فجوابه ان ضان عوكم يقولون ان كان الجاب
الحد عليها باللعان خلافا لكم فالوا وهو قول الصحابه فان اسقاط الحد بالحبل ادخل في خلاف الظاهر
مما الذي يسوغ لكم اسقاط حد وجبوه بالحبل نصرح مخالفتهم وحرم على منار عليهم
وفي ايجاب الحد بعد هذه الدلاله مع انهم اعتذروا عنه بوجه احدها انهم لم يخالفوا
صريح قولهم وانما هو مخالفه لمفهوم سكتوا عنه فهو مخالفه لسكوتهم وانتم خالفتم
صريح اقوالهم الثاني ان عامه ما خالفوه مفهوم قد خالفه صريح عن جماعه منهم بايجاب الحد كما تقدم

ما اجمع

لحقه وجنايتها فيه ملك اسقاط ما يوجبه القذف من الحد بلعانه فاذا اقر بالزنا مع قدرته
على اللعان وتمكنه منه عما مقتضى القذف عمله واشتغاله بالحد الذي لا معارض له بزعمه

فصل ومنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يقضي بالوحي وبما اراه
الله لا بما اراه هو فانه صلى الله عليه وسلم انما يقضي بالظاهر الذي يشترك فيه هو
وغيره من الحكام وقد نزل الوحي بان الله تعالى لم يجعل لاحد على احد سبيلا بعد
ان يسلم الزوج عن سنه احد نتها فيكم للمرء بما هو الاصل في الابضع والسنه والاحكام
الكليه واما الامور الجزيه التي ترجع الى احكام كالنزول في مضار معينه وجحود لا ما هو
متعلق المشاوره المامور بها معوله وشاورهم في الامر فمثل الراي فيها مما ورد هذا قوله
صلى الله عليه وسلم في شان تلقيح النخل انما هو راي راينيه فهذا القسم سبي والاحكام والسنن
الكليه شيء اخر

فصل ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ياتي بها فان اتت بها
بصفته وكان كما وصف هذا يدل على ان اللعان انما يكون بحضرة الامام ونايبه وانه ليس لاحاد الرعيه
ان يلاعن بنفسها كما ليس لها اقامه الحد بل هو للامام ونايبه

فصل ومنها انه يسن
اللعان بحضره جماعه من الناس يشهدونه قال ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد
حضروه مع حداثه اسنانهم فدل ذلك على انه حضره جمع كثير فان الصبيان انما يحضرون
ومشاهد الامر تبعا للرجال ومال سهل بن سعد فتلاعنا وانا مع الناس عند النبي صلى الله
عليه وسلم وحكمه هذا والله اعلم اللعان يبنى على التغليظ مبالغه والردع والزجر
وفعله في الجماعه ابلغ ودل

فصل ومنها انها يتلاعنان قياما وفي قصه هلال بن اميه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له قم فاشهد اربع شهادات وفي الصحيحين في قصه المراه
لما قامت فشهدت وكانه اذا قام شاهد الحاضرون فحازا بلغ في شهرته واوقع في النفوس
وفيه سر اخر وهو ان الدعوه التي تطلب اصابتها اذا صادفت المدعو عليه قياما نفذت فيه
ولهذا لما دعى حبيب على المشركين حين صلبوه اخذا بوسفيان معويه فاضجعه وكانوا
يرون ان الرجل اذا الطي بالارض زلت عنه الدعوه

فصل ومنها البداءه بالرجل في
اللعان لحديث ابن عباس ورسوله فلو بدات هي لم يعتد بلعانها عند الجمهور واعتد به
ابو حنيفه وقد بدا الله تعالى في الحد بذكر المراه فعلم ان الزانيه والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مايه جلده وفي اللعان بذكر الرجل وهذا في غاية المناسبه لان الزنا من الرجل اقبح منه

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)